S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3283
29 September 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثمانين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس:	السيد تايلهاردات	(فنزويلا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لوزنسكي
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد شين جيان
	فرنسا	السيد مريميه
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيوزيلندا	السيد مكينون
	هنغاريا	السيد لاكاتوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفرث
	اليابان	السيد مارويامـا

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٠

التعبير عن الترحيب بالرايت أونورابل دونالد تشارلز مكينون، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في بداية هذه الجلسة أن أنوه بوجود نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، سعادة الرايت أونورابل دونالد تشارلز مكينون، على طاولة المجلس. وأتوجه له، بالنيابة عن المجلس، بالترحيب الحار.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

أمن عمليات الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (S/26358)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن بناء على التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام بشأن أمن عمليات الأمم المتحدة، الوثيقة S/26358.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/26499، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء المشاورات السابقة للمجلس.

وأود أيضا أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/26444، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس على استعداد للمضي بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد مكينون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على ترحيبكم الحار للغاية، وأشكركم على منحي الفرصة للتكلم بشأن مشروع القرار هذا.

ترحب نيوزيلندا بمشروع القرار الذي يتعلق بأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة، والذي يوشك مجلس الأمن أن يعتمده. وكما يعلم أعضاء المجلس فقد جعلت نيوزيلندا قضية أمن موظفي الأمم المتحدة ذات أولوية خاصة منذ أن بدأت فترة عضويتنا في المجلس في بداية هذا العام.

ومنذ ذلك الحين ما برحت الأحداث، وخاصة في الصومال وكمبوديا والبوسنة والهرسك، تؤكد على إلحاح هذه المسألة. ويجب أن نكفل الحماية الكافية لموظفي الأمم المتحدة، خاصة بالنسبة للذين يكلفهم المجلس بالانخراط في حالات صعبة من أجل قضية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والذين يخاطرون بأرواحهم من أجل قضية لا تقل نبلا، وهي قضية توصيل الاغاثة الانسانية الى ضحايا الصراع.

وأثناء مدة رئاستنا لمجلس الأمن في آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن بيانات رئاسيا حول هذه القضية، متصلا بتقرير الأمين العام "خطة للسلام". ونتيجة للطلب الوارد في البيان الصادر في آذار/مارس، أصدر الأمين العام تقريرا ممتازا عن طبيعة وكفاية الترتيبات الحالية لحماية موظفي الأمم المتحدة وهي الترتيبات التي سنقرها في مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم.

ترحب نيوزيلندا بالقرارات الحصيفة للأمين العام بشأن الخطوات الاضافية التي ينبغي اتخاذها لحماية موظفي الأمم المتحدة. ونحن نقدر التزام الأمين العام باتخاذ تدابير اضافية في نطاق مسؤوليته لزيادة مستوى حماية أفراده في الميدان.

ويؤكد تقرير الأمين العام أن حماية موظفي الأمم المتحدة مسألة ذات وجوه عديدة لابد من معالجتها على عدد من الجبهات. إنها تتطلب عملا متضافرا من جانب المجلس والجمعية العامة والأمين العام.

إن القرار المعروض علينا يؤكد على أن الهجمات ضد الموظفين المشاركين في العمليات التي يضطلع بها المجلس ستعتبر بمثابة تدخل في اضطلاع المجلس بمسؤولياته. وهذا القرار ينذر بأن المجلس سيتخذ التدابير المناسبة في كل حالة. ويؤكد من جديد أيضا على أنه إذا ما تقاعس البلد المضيف أو كان غير قادر على حماية موظفي الأمم المتحدة على النحو الكافي، فإن المجلس سيتخذ الاجراءات الملائمة. وهذه الاجراءات قد تتضمن اتخاذ خطوات محددة بشأن التعامل مع أولئك الذين يهاجمون موظفي الأمم المتحدة.

وعملا بمقترحات الأمين العام، وأشير أنه عملا بمقترحات نيوزيلندا التي عرضت على هذا المجلس في آذار/مارس، فإن قرار اليوم يركز بشكل خاص على المسائل التي ينبغي للمجلس أن يتناولها عندما يقرر إنشاء عملية لحفظ السلام أو تجديدها. وينص على أنه في كل حالة سيطلب المجلس من البلد المضيف الذي يلتمس هذه العملية أن يتخذ الخطوات المناسبة لضمان سلامة جميع الأفراد المشاركين في العملية، وأن يبرم دون إبطاء اتفاقا ينص على إنشاء الإطار القانوني الذي يعمل بموجبه موظفو الأمم المتحدة.

وهذه الخطوات العملية، التي كثيرا ما احترمت من الناحية النظرية وليس من الناحية الواقعية، ستعمل الى حد ما على ضمان عدم وجود أي سوء تفاهم بين الأمم المتحدة والدولة المضيفة بالنسبة للمسؤوليات التي تواكب أي طلب لإيفاد بعثة للأمم المتحدة. ويسرني أن ألاحظ أنه حتى قبل اعتماد قرار اليوم، فإن المجلس قد تحرك في الأسابيع الأخيرة نحو إقرار ممارسة أكثر ثباتا في هذا المجال.

هناك مسألة أخرى لا يتناولها هذا القرار مباشرة وهي مسؤولية الأفراد الذين يهاجمون موظفي الأمم المتحدة والقرار لا يفعل ذلك لأن توافق الآراء في المجلس كان يرى أنه في حين أن هذه المسائل يمكن

أن يتناولها المجلس على نحو ملائم في الظروف المحددة المحيطة بحادثة أو عملية معينة، فإن إقرار المسؤولية الفردية بشكل أعم عن الهجمات على موظفي الأمم المتحدة يتناسب على نحو أكبر واختصاص الجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، وكما يعلم أعضاء المجلس، وبناء على مبادرة نيوزيلندا، فإن اللجنة السادسة للجمعية العامة أدرجت في جدول أعمالها بندا جديدا يتعلق بالمسؤولية عن الهجمات على الأمم المتحدة والموظفين المنتسبين اليها والتدابير الكفيلة بمحاكمة المسؤولين عن هذه الهجمات. وسنقترح أن تعتمد الجمعية العامة اتفاقية دولية جديدة على منوال الاتفاقيات الدولية الأخرى التي تقر المسؤولية الجنائية. وينبغي لهذه الاتفاقية الجديدة أن تبين دون أي شك أن الذين يهاجمون موظفي الأمم المتحدة، والذين يأمرون بشن هذه الهجمات، إنما يرتكبون جريمة سيعاقبون عليها من جانب أي بلد يوجدون فيه.

ويسرني أن ألاحظ بأن تقرير الأمين العام يؤيد إبرام اتفاقية جديدة في هذا المجال والقرار الذي نوشك أن نعتمده يرحب بمبادرتنا في الجمعية العامة.

ونحن نتطلع الى العمل مع جميع الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل التحرك بأسرع ما يمكن بغية وضع قواعد دولية واضحة في هذا المجال. وبعدئذ سنجعل المسؤولين عن هذه الهجمات على موظفي قوات حفظ السلام والاغاثة الانسانية يدركون بأن أعمالهم لن تغتفر أبدا وأنهم سيتحملون مسؤولية شخصية عن عواقب أعمالهم.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مسألة سلامة وأمن موظفي قوات حفظ السلام تحظى وبحق باهتمام متزايد في المجتمع الدولي. وإن الزيادة الكبيرة في حوادث الهجمات على موظفي الأمم المتحدة تؤكد ضرورة أن يعالج المجلس معالجة فعالة هذه المشكلة الخطيرة. إن موظفي الأمم المتحدة كثيرا ما يطلب منهم أن يعملوا في ظروف بالغة الصعوبة. فعمليات حفظ السلم الجديدة جرى وزعها في حالات الصراع مما يعرضها لمخاطر جسدية أكبر. وكما ذكر الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/26358، فإن عدد الاصابات بين موظفي قوات حفظ السلم تضاعف خلال العام الحالي.

فاستخدام القوة ضد موظفي قوات حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة لمنعهم من تنفيذ ولايتهم مسألة تثير قلقا خاصا لدى وفد بلادي. والقوات الباكستانية التي تخدم السلم تحت راية الأمم المتحدة لحقت بها اصابات عديدة. ومازالت مستهدفة من جانب العناصر التي تسعى الى تقويض سلطة مجلس الأمن. وهذه الأعمال المذمومة غير مقبولة على الاطلاق.

إننا نؤيد تمام التأييد مشروع القرار الذي سيعتمد بعد قليل. إنه ينبغي أن يبعث برسالة واضحة الى من يلجأون الى استخدام العنف ضد موظفي الأمم المتحدة لتحقيق مآربهم الاجرامية بأن مجلس الأمن على استعداد لاتخاذ الخطوات الضرورية لضمان أمن وسلامة المشتركين في عمليات الأمم المتحدة. وينبغي على الدول أو الأطراف المتورطة في النزاع أن تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة لضمان أمنهم وسلامتهم. والمجتمع الدولي لا يمكن أن يسمح لأي طرف بوضع العقبات في طريق عمليات حفظ السلم، عن طريق استخدام القوة أو أية وسائل أخرى، أو بمنعها من تنفيذ الولاية التي أناطها المجلس بها.

يسعد وفد بلادي أن يلاحظ عزم الأمين العام، الذي أشار إليه في تقريره، على ادخال اجراءات تضمن، من جملة أمور أخرى، بأن تصبح مسائل الأمن جزءا لا يتجزأ من التخطيط للعمليات، وأن جميع هذه الاحتياطات ستمتد لتشمل جميع الموظفين. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه بأنه ينبغي النظر في الاستراتيجيات القصيرة المدى والطويلة المدى الرامية الى تعزيز أمن وسلامة الموظفين في قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة والعمليات الأخرى. واعتماد القرار الحالي اليوم من جانب المجلس سيشكل خطوة أولى هامة في هذا الاتجاه.

يرحب وفد بلادي بمبادرة نيوزيلندا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة والمتعلقة بموضوع سلامة وأمن موظفي قوات حفظ السلم ونرى أن هذه المبادرة جاءت في حينها تماما. والمجتمع الدولي ككل عليه أن يعقد العزم على أن يحمل المسؤولية للأشخاص أو الاطراف جراء أعمالهم الاجرامية ضد موظفي الأمم المتحدة.

قبل أن اختتم كلمتي أود أن أسجل عميق تقدير وامتنان وفد بلادي لآلاف الشجعان من النساء والرجال العاملين حاليا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وأود أن أشيد بصورة خاصة بأولئك الذين

ضحوا بأرواحهم أو الذين أصيبوا أثناء أداء واجبهم في خدمة الانسانية. إن تضحياتهم ينبغي أن تزيد من عزمنا على تعزيز وتوطيد السلم في أنحاء العالم.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلادي بتقرير الأمين العام الخاص بموضوع أمن عمليات الأمم المتحدة وموظفيها. لقد كان مفيدا للغاية بما قدمه من سرد موجز لممارسة الأمم المتحدة وتلخيص للعوامل والمسائل ذات الصلة وعرض موجز للحالة الراهنة.

يصعب التشكيك بالرأي القائل إن طبيعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم قد تغيرت وأن من المحتمل أن تواجه البعثات الحالية أعمالا عدائية خطيرة تهدد الحياة. ينبغي للمجلس أن يركز انتباه الأعضاء وغير الأعضاء على هذه المسألة الهامة وأن ينظر في الخطوات اللازمة التي يمكن بموجبها لجميع الأطراف أن تعمل على التقليل من تلك المخاطر. ومشروع القرار المعروض علينا خطوة في هذا الاتجاه، ولهذا السبب فإننا نؤيده.

ويجب أن نشكر الأمين العام على التأكيد الذي يضعه على أمن وسلامة الأفراد العسكريين وموظفي حفظ السلم غير التابعين للأمم المتحدة والموظفين المدنيين، والموظفين العاديين التابعين للمنظمات غير الحكومية والمتعاقدين، الذين يشتركون في هذه العمليات معرضين أنفسهم لخطر كبير. وهذه المنظمات عندما تتعاقد مع الأمم المتحدة باعتبارها أطرافا منفذة لتوفير الموارد يجب أن تعطى مركزا رسميا يحظى بقدر أكبر من الاعتراف فيما يتعلق بالسلامة والأمن. والقانون الدولي، فيما يتصل بموظفي الأمم المتحدة والموظفين الأجانب في بلد ما يرد، كما يذكر الأمين العام، في مجموعة من الوثائق والمعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية والاتفاقات الدولية والأعراف التاريخية وميثاق الأمم المتحدة وما الى ذلك. وسيكون من المفيد ومن قبيل التوضيح أن يقوم المجتمع الدولي بوضع صك دولي جديد من أجل تجميع وتصنيف وتوحيد هذه المجموعة من القوانين والاتفاقات المبعثرة جدا وتحديد ضمانات ومزايا وحصانات موظفي حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة والمتعاقدين المدنيين والمنظمات غير الحكومية وموظفيها، كما يذكر الأمين العام أيضا.

وكل هذا طيب جدا وضروري. لكن وفدي مازال يتساءل عما اذا كان الرجال الدوليون الأشداء - من شاكلة لوردات الحرب كما شهدنا في البوسنة وأنغولا والصومال - سوف تردعهم هذه الاجراءات الرسمية. هذه حالات تكون فيها الحكومة المضيفة ذاتها عاجزة عن القيام بأي شيء للحماية. بيد أن المجرمين والمعتدين على الأشخاص المحميين يجب أن يعلموا أن هناك آلية قائمة، آلية قادرة وعازمة على العمل.

وفضلا عن سد الثغرات الموجودة حاليا في أمن عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، الأمر الذي يفعله مشروع القرار هذا، نتطلع الى رؤية التدابير الاجرائية الجديدة التي سيتخذها الأمين العام والخاصة بالاتصالات والتدريب ومراجعة الأنظمة.

وأن الزيادة المخيفة في عدد الاصابات بين موظفي وغير موظفي الأمم المتحدة ينبغي عكسها، وهذه التدابير خطوة ضرورية في هذا الاتجاه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): والآن أقترح على أعضاء المجلس أن ننتقل الى التصويت على مشروع القرار (S/26499).

اذا لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون : الاتحاد الروسي، أسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بذلك تم اعتماد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٨٦٨ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن مسألة أمن عمليات الأمم المتحدة والأفراد المشتركين فيها ذات أهمية قصوى بالنسبة لحكومة بلادي، وكما تعلمون، وضعت فرنسا زهاء ١٠ ٠٠٠ فرد تحت راية منظمتنا، منهم ٢١ فقدوا حياتهم في السنتين الماضيتين في خدمة الأمم المتحدة، وأصيب ٣١١ فردا آخر بجراح - وفي كثير من الحالات بجراح خطيرة - في خدمة حفظ السلم. وحزنت بلدان أخرى، للأسف، على جنودها الذين فقدتهم في عمليات الأمم المتحدة وخاصة في الماضي القريب.

والكثير من هذه الاصابات كان من الممكن تفاديه لو اتخذت الأطراف في الصراعات التي تتدخل فيها المنظمة التدابير اللازمة لمنع ووقف الاعتداءات أو أعمال القوة ضد عمليات الأمم المتحدة وموظفيها. هذه نقطة جوهرية، وينبغي أن نذكر البلدان المضيفة بمسؤولياتها في هذا الصدد.

لقد لاحظنا في هذه السنة الأخيرة الاهتمام المتزايد لمنظمتنا والدول الأعضاء فيها بأمن عمليات الأمم المتحدة. وهذا الاهتمام تجلى في قرار الجمعية العامة ٧٢/٤٧، وفي البيان الرئاسي المدلى به في مجلس الأمن في آذار/مارس وتقرير الأمين العام الذي تبعه وفي اقتراحات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم وأخيرا في ادراج البند في جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

ويرحب وفدي بأن هذا الاهتمام يتجسد اليوم باتخاذ قرار بشأن أمن عمليات الأمم المتحدة. ويدل هذا النص دلالة واضحة على ارادة مجلسنا في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن أي عملية ابتداء من مرحلة التخطيط أو التدابير الكفيلة بالاستجابة للحالات التي تكون فيها البلدان المضيفة للعملية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها أو غير راغبة في ذلك في هذا الصدد.

وفي الحالة الأخيرة، سيتوخى المجلس التدابير التي تستلزمها كل حالة، دون استثناء مسبق لأي منها. وهذا يمكن أن يتضمن مثلا إعادة النظر في العملية في سياق امكانية سحبها أو، على العكس من ذلك، التفكير في تعزيزها.

وفرنسا حداها الأمل دائما في أن يتم ضمان أمن العمليات عن طريق تدابير عملية تتخذ في نفس وقت انشاء هذه العمليات. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن ارتياحه ازاء قرار المجلس بأن يحدد هنا

ومنذ الآن الشروط التي لابد من استيفائها عند انشاء العمليات المقبلة: التدابير التي يتخذها البلد المضيف لضمان الأمن، وتطبيق هذه التدابير على جميع الأفراد المشتركين في العملية، وتوقيع اتفاق بشأن مركز العملية ومركز جميع أفرادها في البلد المضيف.

وختاما، بوسعي أن أؤكد للمجلس أن وفدي سيشارك بنشاط في جميع جهود الأمم المتحدة الرامية الى تحسين أمن العمليات وموظفيها سواء في المجلس، عند اتخاذ القرارات بانشاء العمليات أو تجديدها، أو في أجهزة الجمعية العامة عند مناقشة صياغة صكوك جديدة بشأن أمن قوات وموظفي الأمم المتحدة.

السيد لوزنسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي، باعتباره مشاركا نشطا في عدد من عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، يساوره القلق الشديد إزاء مشكلة أمن قوات وموظفي الأمم المتحدة في مختلف مناطق العالم. ولسوء الطالع، أن الحالة في هذا الصدد تتدهور في الآونة الأخيرة وتتطلب القيام على سبيل الاستعجال بالرد اللازم واتخاذ تدابير عملية من جانب مجلس الأمن والأمين العام.

ويؤيد الاتحاد الروسي اتخاذ أشد التدابير لضمان الأمن الموثوق به للأفراد العسكريين والمدنيين وأفراد الشرطة التابعين لعمليات الأمم المتحدة، وكذلك لضمان أمن ممثلي المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والبرامج التي تقوم بتقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ. إن أرواحهم وصحتهم وكرامتهم يجب حمايتها من هجمات المتطرفين. وهناك حاجة الى اتخاذ تدابير حازمة وصارمة إزاء الأفراد الذين تقع عليهم مسؤولية مباشرة عن تنظيم وارتكاب الاعتداءات المسلحة أو أعمال العنف الأخرى ضد الموظفين الدوليين.

ونرى أن القرار المتخذ يعبر تعبيرا كافيا عن الاتجاه العام لأعضاء المجلس ازاء حل هذه المشكلة ذات الصلة ويأخذ بعين الاعتبار المقترحات والتوصيات الهامة الواردة في تقرير الأمين العام (S/26358).

والوفد الروسي ينظر باهتمام كبير للحكم الوارد في القرار بأن المسائل المتعلقة بالأمن ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من التخطيط لعملية ما. ومن الضروري أن تقوم حكومات البلدان المضيفة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وأن تتعاون جميع الأطراف في الصراع تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة بصدد هذه المسائل.

ويعرب الوفد الروسي عن أمله في أن يؤدي تنفيذ أحكام القرار المتخذ اليوم الى تحسين الحالة المتعلقة بأمن موظفي الأمم المتحدة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): القرار الذي اتخذناه يتناول مسألة تثير قلقا متزايدا لدى المجتمع الدولي. وتعلق البرازيل أهمية كبيرة على أمن وسلامة جميع الموظفين العاملين في عمليات الأمم المتحدة. وكما ذكر وزير الخارجية سيلسو أموريم في بيانه في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحالية، إن البرازيل تشترك حاليا بعدد كبير من القوات في جهود حفظ السلم التي قوم بها الأمم المتحدة، وتعتزم توسيع وجودها في هذا المجال. ونحن نبحث بنشاط سبل ووسائل القيام بذلك.

أعتقد أنه يجب تقديم كلمة اعتراف خاصة لحكومة ووفد نيوزيلندا للدور البناء للغاية الذي اضطلعا به في النظر في هذه المسألة سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة.

لقد انصتنا باهتمام بالغ الى البيان الذي يتضمن الفكر العميق والذي أدلى به توا في هذا المجلس نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، السيد دونالد تشارلز ماكينون.

ونحن نشكر الأمين العام على التقرير المصاغ بعناية الذي قدمه بناء على الطلب الوارد في البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن تحت رئاسة نيوزيلندا يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣. وإن تقرير الأمين العام يشكل مدخلا هاما للنظر في هذه المسألة العاجلة من جانب هيئات منظمتنا ذات الصلة.

إننا نشعر جميعا بالانزعاج نتيجة عدد الهجمات التي تشن على حفظة السلم التي تزايد تكرارها، وفقا لما جاء بتقرير الأمين العام، لأكثر من الضعف في السنوات القليلة الماضية. وإن هذه الأعمال التي ترتكب نتيجة انعدام الضمير تستحق أقوى وأوضح ادانتنا. لقد لحقت بالبرازيل خسائر بين مواطنيها الذين يخدمون في عمليات حفظ السلام. وفي الأشهر الاثنى عشر الماضية، مات ضابطان برازيليان أثناء خدمتهما في أنغولا والسلفادور، كما أعيد ضابطان برازيليان آخران الى بلدهما لاصابتهما بجراح بالغة أثناء خدمتهما مع قوة الأمم المتحدة للحماية.

إننا نتعاطف تعاطفا قلبيا مع سائر الدول الأعضاء التي عانت من اصابات حتى أكثر من ذلك. ونحن نشاطرها مشاعر الألم والسخط نتيجة هذه الخسائر التي لا معنى لها. وهذه التجارب المحزنة ينبغي ألا توهن تصميمنا على دعم دور الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين.

إن البرازيل تؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة لتعزيز سلامة وأمن جميع الأفراد المشاركين في عمليات الأمم المتحدة. ونلاحظ أيضا بارتياح أن الجمعية العامة ستبدأ، خلال دورتها الثامنة والأربعين، تناول مسألة سلامة وأمن عمليات حفظ السلام. وفي هذا الشأن، من الأهمية البالغة أن تعمل الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة في تنسيق تام لتناول المسائل ذات الصلة كل في مجال اختصاصه باسلوب يقوم على التعزيز المتبادل.

وينبغي التأكيد على أن مهمات وعمليات الأمم المتحدة منشأة وموزعة، ليس باسم مجلس الأمن وحده، وإنما باسم الأمم المتحدة بأسرها. وإن البرازيل تقدر تقديرا خاصا الأحكام الموضوعة في القرار الذي أصدره المجلس توا لتكون مبادئ توجيهية لعمل المجلس مستقبلا بغرض تحقيق مستوى أعلى من السلامة للأفراد المعينين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتماما كما تعاونا مع وفد نيوزيلندا ووفود أخرى في مجلس الأمن في النظر في هذا الأمر، فإن الوفد البرازيلي يلتزم أيضا بالمشاركة بطريقة بناءة في المداولات التي ستجري بشأن البند المدرج هذا العام في جدول أعمال الجمعية العامة. وبهذه الروح أيدنا تأييدا تاما اصدار القرار ٨٦٨ (١٩٩٣)، وهو قرار حسن التوقيت بشأن موضوع يشغل بال جميع الدول الأعضاء.

السيد مارويامـا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلادي يرحب بحرارة بمعالي الرايت أونرابل السيد ماكينون ويود أن يشكره على اهتمامه المستمر والبالغ بمسألة سلامة أفراد الأمم المتحدة.

إن العدد المتزايد من الهجمات وأعمال العنف الأخرى التي ترتكب ضد أفراد الأمم المتحدة مصدر قلـق بالـغ. ومـع أن الأمانة العامة ومختلف محافل الأمم المتحدة لا تزال تعمل بقوة على كفالة سلامتهم، لا تزال تواجه عدم تعاون وتدابير وقائية غير كافية وسوء فهم من جانب بعض السلطات والأفراد.

إن مهمة الأمم المتحدة العاجلة تعزيز فعالية أنشطتها في الميدان حيث يحتاج الى المساعدة بشدة. لكن اذا لم تتسن كفالة حتى المتطلبات الدنيا لحماية سلامة حفظة السلام وسائر أفراد الأمم المتحدة، سيكون من المستحيل تعزيز نوعية عملهم أو حتى الإبقاء على وجودهم في الميدان.

وإن اليابان تدين أية هجمات ترتكب ضد أفراد الأمم المتحدة، بغض النظر عما اذا كان الباعث سياسيا أو اجراميا، وعما اذا كان العنف متعمدا أو عشوائيا.

إن تعقد العملية يتطلب تنسيق جيد بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، من المفيد يقينا اتخاذ بعض التدابير القانونية والتكييفات التشغيلية وبذل جهود العلاقات العامة. لكن اليابان ربما تعلق أهمية أكبر على اصدار نداء سياسي لكسب تعاون السلطات المحلية المعنية. وهذا ببساطة أهم شرط مسبق أساسي.

لهذه الأسباب، ترحب اليابان ترحيبا حارا باتخاذ هذا القرار. إنه يبين التزام مجلس الأمن بكفالة سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة، ويؤكد مجددا تصميم المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته. ويحدوني الأمل أن تأبه السلطات المحلية بهذه الرسالة العاجلة وتطمئن أفراد الأمم المتحدة في الميدان بعض الشيء. إن المجلس سيظل واضعا الأمر قيد نظره وسيتابع الأحداث في الميدان بتيقظ.

السيد رتشاردسن (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشارك الآخرين في الترحيب بحرارة بوجود وزير الشؤون الخارجية لنيوزيلندا الموقر بيننا، وأود أن أشكـره وأشكـر حكومته ووفد بلاده على توجيه انتباه المجلس وزيادة تركيزه هنا بشأن موضوع أعتقد

أنه يثير اهتماما بالغا ليس لدى أعضاء المجلس فحسب ولكن، وبشكل أكثر تعميما، لدى الوفود المشاركة بقوات ووفود أخرى عديدة في العضوية الأوسع نطاقا للأمم المتحدة.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام وأثني عليه بحرارة على تقريره الممتاز. إنه ليس معدا إعدادا جيدا فحسب، ولكن يتضمن أيضا عددا من المقترحات البالغة الأهمية والمحددة للغاية.

إن ادراكنا لهذه المشكلة زاد في الساعات الأربع والعشرين الماضية، عندما أبلغتنا الأمانة العامة للأمم المتحدة بأن جنديين بريطانيين آخرين جرحا في البوسنة في أعقاب هجوم بالمورتر. وهذا الموضوع حيوي بالنسبة لنا، كما هو الحال بالنسبة لآخرين كثيرين في هذه القاعة. حقيقة أن حفظة السلام لا يزالون دائما في خطر؛ فهم بالتحديد، يعملون دائما في بيئة متوترة غير مستقرة. لكن، كما أشار الأمين العام، هناك ظاهرة جديدة: إن أفراد الأمم المتحدة يهاجمون لمجرد أنهم يعملون للأمم المتحدة. وهذا لا يثير القلق فحسب ولكنه بصراحة غير مقبول على الاطلاق.

إن علينا أن نتخذ كل الخطوات الممكنة لنكفل سلامة عمليات الأمم المتحدة. علينا أن نتخذ ترتيبات ملائمة للتحقيق مع الذين يرتكبون هجمات ضد أفراد يشاركون في تلك العمليات، ومحاكمة ومعاقبة أولئك المرتكبين لتلك الهجمات. وهذا ليس حيويا لحماية الأفراد المعينين فحسب، ولكنه حيوي أيضا اذا ما كان لنا أن نحافظ على التأييد السياسي لجهودنا لحفظ السلام. وأود أن أقول في هذا الصدد إنني مسرور بشكل خاص لأن الأمين العام أوضح أن مسألة السلامة والأمن ليست مجرد مسألة حماية موظفي الأمم المتحدة بالتفسير الضيق، ولكن حماية جميع الأفراد الذين يعملون للمنظمة - المتطوعون والعاملون بعقود على حد سواء. إنهم يتشاطرون نفس الأخطار وينبغي أن يتلقوا نفس الدرجة من الحماية.

إن القرار الذي اتخذناه توا سيزيد الوعي - كما نأمل - من جانب الحكومات المضيفة وغيرها بمسؤولياتها في هذا المجال. لكن ليست هذه سوى خطوة أولى. إن ما علينا القيام به الآن هو أن نضعه موضع الممارسة. وهنا، كما أعتقد، علينا أن نميز بين المدى القريب والمدى البعيد. على المدى القريب، نحن نرحب ترحيبا خاصا بتأكيد القرار على الحاجة الى كفالة أن الأمن جزء لا يتجزأ من تخطيط أية عملية، وأنه يمتد - كما قلت - الى جميع الأفراد المشاركين في العملية. ونحن نرحب أيضا بالتأكيد على الحاجة الى الابرام السريع لاتفاق بشأن وضع القوات. ولم يعد من المقبول أن تتراخى البلدان المضيفة في هذا الأمر، كما حدث في بعض الحالات الأخيرة، كما هو معلوم لدينا جميعا.

ومع هذا، من ناحية المدى البعيد، نود أن نرحب أيضا بالمبادرة التي طرحتها نيوزيلندا على الجمعية العامة هذا الخريف، والتي ترمي الى وضع اتفاقية دولية جديدة ستتناول مقاضاة الذين يهاجمون الأفراد المشاركين في عمليات الأمم المتحدة. ونأمل أن تعمل الجمعية العامة بسرعة، عن طريق اللجنة السادسة، بشأن هذا الموضوع بغية ابرام اتفاقية في المستقبل القريب.

ومبادرة نيوزيلندا هذه تتبع المبادرة السابقة في المجلس، التي أدت الى اعتماد بيان رئاسي هنا في آذار/مارس.

سأنهي بياني كما بدأته. أريد أن أشكر مرة أخرى وفد نيوزيلندا على استرعاء انتباهنا الى هذه المسألة. اعتقد أن قرار اليوم هام. إنه ليس نهاية الطريق، ولدي شعور مريب بأننا سنستعرض هذا الموضوع في الشهور والسنوات المقبلة.

السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يكتسي القرار الذي اعتمده مجلس الأمن توا أهمية كبرى ليس فحسب لأنه يؤثر على فاعلية عمليات الأمم المتحدة، ولكن أيضا بسبب بعده الانساني أولا وقبل كل شيء. إنه في الحقيقة، يتصل بتعزيز سلامة جميع الرجال والنساء - المدنيين والعسكريين والشرطة - الذين يقومون بمهامهم الصعبة على نحو يثير الإعجاب، تلك المهام التي تتصل بعمليات الأمم المتحدة تحت ظروف مختلفة صعبة لا يمكن التنبؤ بها.

إن تمديد عمليات الأمم المتحدة واتساع نطاقها وطبيعتها يؤدي الى مزيد من التوسع ومزيد من الولايات الخطيرة التي تعرض أفرادها الى مخاطر متزايدة. وقد أدى هذا الى مزيد من الخسارة في الأرواح فيما بين هؤلاء الأفراد. وحتى اليوم، لقي ٩٤٩ شخصا حتفهم في عمليات صون السلم للأمم المتحدة ٥٥٠ منهم في عمليات لا تزال جارية الآن.

ومما يبعث على المزيد من القلق الطريقة التي يتصاعد بها عدد الضحايا. فقد توفي ٥١ شخصا في عام ١٩٩٢. وأبلغنا بأن ما يزيد على ١٠٠ شخص قتلوا حتى الآن في عام ١٩٩٣. وفي السنة الأخيرة وحدها، فقد بلدي ١٠ من مواطنيه يخدمون في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. إنهم جميعا يستحقون إعجابنا امتناننا لتقديمهم التضحية الكبرى في خدمة المجتمع الدولي وفي صالح السلم.

وفي ضوء الحالة الراهنة وذلك الاتجاه، ليس من المدهش أن يسترعي الأمين العام في "خطة للسلام" الانتباه الى ضرورة تعزيز سلامة وحماية أفراد الأمم المتحدة. وعندما أكد المجلس في بيانه الرئاسي في ٣١ آذار/مارس أهمية وعجالة هذه المسألة، طلب من الأمين العام تقديم تقرير بشأن الترتيبات الحالية لحماية الأفراد وكفايتها وتقديم توصيات لتعزيز الأمن. وتلك التوصيات تشكل أساس القرار الذي اعتمد توا.

وأود أن أؤكد، أولا وقبل كل شيء أن القرار يشجع الأمين العام على أن يكفل أن تبقى المسائل الأمنية أساسية وأن تصبح جزءا لا يتجزأ من التخطيط لأية عملية، وأن يضمن أن الترتيبات الأمنية كلها ستقدم لجميع الأفراد المشاركين في عمليات كهذه، بما فيهم المدنيون والعسكريون والشرطة، وكذلك موظفو الأمم المتحدة بالإضافة الى أفراد المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التي تقوم بجزء لا يتجزأ من العملية.

ثانيا، أود أيضا أن ألقي الضوء على موقف المجلس الثابت بأن استخدام القوة من جانب أي طرف في صراع ضد الأشخاص المشاركين في عملية صيانة السلم سيعتبر تدخلا في ممارسة المجلس لمسؤولياته وأن أؤكد استعداد المجلس للنظر في التدابير التي يراها مناسبة إذا لم تحترم سلامة أولئك الأفراد.

وباختصار، هذا القرار يرسل إشارة واضحة بأن مجلس الأمن مستعد لبذل قصارى جهده والقيام بكل ما يلزم في إطار سلطاته لضمان سلامة الأشخاص المشاركين في عمليات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة وحمايتهم.

لكن هذا ليس كافيا. ينبغي أن تفهم جميع الدول الأعضاء المشكلة وأن تتصرف وفقا لذلك. ولهذا السبب نرحب بالمبادرات التي تتخذ الآن في هيئات أخرى للمنظمة، لا سيما الاقتراح المقدم من جانب نيوزيلندا. وإنني انتهز هذه الفرصة لأرحب بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة لذلك البلد - بأن تضع الجمعية العامة مشروع اتفاقية بشأن المسؤولية عن الهجمات على الأمم المتحدة وأفرادها وبشأن التدابير الكفيلة بضمان إحالة المسؤولين عن تلك الهجمات الى المحاكمة. ونتعهد بتقديم تعاوننا الكامل من أجل الاعتماد السريع لذلك الصك الدولي وتنفيذه.

وفي نهاية المطاف، يعتبر ضمان سلامة وحماية الأشخاص المشاركين في عمليات الأمم المتحدة مسؤوليتنا ومهمتنا جميعا. وإن نجاح هذه المهمة سيحدد الى درجة كبيرة نجاح عمليات الأمم المتحدة في المستقبل في استعادة وصون السلم في جميع أنحاء العالم.

السيد شين جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): في السنوات الأخيرة لعبت عمليات صون السلم التابعة للأمم المتحدة دورها في التخفيف من التوترات الإقليمية وتعزيز الحلول السلمية للصراعات الإقليمية ولهذا ينظر اليها المجتمع الدولي باحترام. وإن التوسع السريع في عمليات صون السلم التابعة للأمم المتحدة والطبيعة المعقدة المتزايدة لمهامها أثارا مسائل عدة تقتضي حلولا عاجلة. ومن بين تلك المسائل ما يتصل بأمن وسلامة أفراد صون السلم التابعين للأمم المتحدة، وتلك مسألة كانت مركز اهتمام كبير.

لقد قدم الكثيرون من أفراد صون السلم، بينهم أفراد صينيون، حياتهم من أجل قضية صون السلم. ويشعر الوفد الصيني بقلق عميق إزاء العنف الموجه ضد أفراد صون السلم التابعين للأمم المتحدة ويدينها بكل قوة. وإن البلد المضيف لعملية صون السلم التابعة للأمم المتحدة والأطراف المختلفة في الصراع، ينبغي أن تتعاون على نحو وثيق مع الأمم المتحدة لتهيئة الظروف التي تفضي الى التنفيذ الناجح لعملية صون السلم. وهم يتحملون المسؤولية والالتزام باتخاذ الخطوات الفعالة لضمان أمن وسلامة أفراد صون السلم. ولهذا نؤيد اتخاذ مجلس الأمن الإجراء المناسب في إطار ولايته، لضمان أمن وسلامة أفراد صون السلم بما يتمشى مع الظروف الحقيقية لكل عملية.

بوجه عام يعبر القرار الذي اعتمدناه توا عن تلك الروح، ونحن نرحب باعتماده.

ونقدر أيضا المبادرة التي اتخذتها نيوزيلندا وجهودها بشأن هذه المسألة، ونشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، الذي يحضر جلسة اليوم، والذي أدلى ببيان هام.

إن الأمم المتحدة، باتخاذها الخطوات الصحيحة لكفالة أمن وسلامة موظفي عمليات حفظ السلم، ينبغي أن تحترم سيادة البلد المضيف وتمتنع عن التدخل في شؤونه الداخلية.

ومن المستحيل كفالة أمن وسلامة موظفي عمليات حفظ السلم بالقوة وحدها. ولا يمكن إقامة جو آمن نسبيا إلا بالتعاون والمساعدة من جانب البلد المضيف ومختلف الأطراف المعنية. إننا لا نؤيد استخدام القوة بلا تمييز أو اللجوء الى القوة المفرطة الأمر الذي يؤدي الى إلحاق الأذى بالمدنيين الأبرياء. فمن غير المستحب أن نوقف العنف بعنف أشد.

والصين، بوصفها دولة مؤسسة للأمم المتحدة، تكرس نفسها لمسعى الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلم. لقد شاركنا في عمليات عديدة للأمم المتحدة لحفظ السلم، ونحن على استعداد لأن نواصل مع الدول الأعضاء الأخرى تقديم اسهامنا لكفالة نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم وأمن وسلامة موظفيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود الآن أن أدلي ببيان بوصفي ممثل فنزويلا.

إن مسألة سلامة موظفي الأمم المتحدة الذين يشاركون في عمليات تجري في مناطق الصراع اكتست في الآونة الأخيرة طابع الأهمية المتزايدة والالحاحية التي لا سبيل الى انكارها.

والواضح أن وجود موظفي الأمم المتحدة في مناطق الصراع، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، يجلب المخاطر التي هي جزء من العمل الذي يجري انجازه، ولكن هذه المخاطر والأخطار تضمنت مؤخرا هجمات واعتداءات تدل على عدم احترام وتضمنت أحيانا تصرفات تنم عن التحدي حيال المهمة النبيلة المتسمة بنكران الذات التي تنفذها الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها للحفاظ على السلم أو للوفاء بالأهداف الانسانية.

إن فنزويلا ترغب في أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد بذكرى جميع الرجال والنساء الذين ينتمون الى جنسيات متعددة والذين قدموا أرواحهم في خدمة الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نعرب، للعلم به وتسجيله، عن امتناننا لجميع موظفي المنظمة الذين يؤدون مهامهم حاليا بشجاعة وبروح من التضحية في مختلف مسارح العمليات التي تشارك الأمم المتحدة فيها.

والقرار الذي اتخذناه للتو يفي بالحاجة الى بيان سياسي يتناول المعايير والمبادئ الأساسية التي يعتقد أنها ستفي ببعض الحاجات العاجلة التي جرى تحديدها بالفعل وذلك فيما يتعلق باعتماد تدابير ترمي الى التصدي للحالات التي تعرض سلامة موظفي الأمم المتحدة للخطر. وتعتقد فنزويلا أن هذه المبادئ العامة يجب أن تكون محل دراسة مستفيضة ومتخصصة في مختلف المحافل كي يتسنى تحقيق تقدم نحو وضع مجموعة الحقوق والواجبات بالنسبة الى جميع البلدان المشاركة في هذه العمليات أو المعنية بها.

وينبغي أن توضع تحت تصرف الجهاز الذي يقوم بالاشراف السياسي على هذه العمليات - وهذا من مسؤولية المجلس - وتحت تصرف الأمين العام معايير موضوعة سلفا بغية تحديد زمان وظروف وغايات دعوتهما لممارسة سلطاتهما إذا لم يجر التقيد بالالتزامات المتعهد بها.

إن التجربة الأخيرة تدل على المخاطر الجسدية والمادية التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة، وكذلك الحاجة الى وضع حدود لأي رد فعل يجب على المجلس أن يقوم به أو بإمكانه أن يقوم به بغية التصدي لظروف غير متوقعة أو بغية تمكينه من فرض سلطة الأمم المتحدة.

إن من مصلحتنا المشتركة أن نعزز مصداقية قوات الأمم المتحدة والقبول بها بغية حل الصراعات التي وجدت من أجل حلها، دون تعريض سلامتها للخطر.

وفنزويلا تدرك أن عملية الاصلاح ستبدأ مع هذا القرار، وهي على استعداد للمشاركة في هذه العملية مشاركة نشطة.

بهذا أختم بياني بصفتي ممثل فنزويلا. استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥